شرحه على ابي شجاع من نحو النقض بتطهير المحل بما كان وقع عليه اثر البول فصب فورا الماء عليه بحيث طهر المحل حالا بالصب او غسل فورا بحاله كيده فيه ماء كثير عنده قوله بلا طجة بخلاف ما لو طال المستحاضة قوله محله اي البعض فيه اي في بدنه او ثوبه واو في الضمير لان العطف بالواو قوله جميعه اي البدن او الثوب ومحل ان لم يعلم انحصارها في محل كما هو كثير حالا لم يلزمه الا غسل ما اشكل عليه اذ يجزئه اي البدن او الثوب وكذا لو تميز منه وفيه ويصح ان يكون فيه اي في الجزء قوله وهو اي اصل بقاء النجاسة في جزء من البدن او الثوب قوله فيجزء اي في الجزء الباقي منه لانه لا بد لتنجس الماء الطاهر من يقين نجاسة ماسه اذ يكفي يقين الطهارة الا بيقين النجاسة فافترقا قال لانه كالتقاء بظن الطهر في الصلاة وتعدم الا كتفاء بظن نجاسة الماء في التنجيس قوله جزء فاعل اصاب قوله منه اي من البدن او الثوب المتنجس بعضه يقينا قوله وطيا مفعول اصاب قوله فانه اي الجزء الماس للرطب المتنجس اي لا يتنجس الرطب الممسوس كان يتيقن طهر الرطب الممسوس بل يرتفع الا يقين نجاسة الماس قوله ولا يجتهد عايد الى قول الماتن وجميع غسل جميعه قوله انفصل اي محله حيث لم يحتمل ان المنفصل في محل النجاسة فيكون ان تنجسين ويكفي غير الثقة بان هذا الكم هو المتنجس فيجب غسله فقط قوله كله مثله بعضه اذ الاشتباه قوله ثم بافيته اي بصب الماء عليه لا بنحو جفنة والا لم يطهر منه شيء على المعتمد خلافا لشيخ الاسلام فان طرف الماء الخارج ماس لما قليل وارد هو عليه قوله بدنه كمن ادخل طرفي ثوبه ولو من بنته عقب في الصلاة لم تبطل صلاته او صحة بطلت ان العفو لتعزز ابتداخل البدن وتفرع فيه السهم والطهر تعلق بهما على ظاهر البدن قوله ومر المعتمد في صفة الصلاة قوله قابض حاصل ما اعتمده الشيخ في كتبه والخطيب ومر وولده ان وضع طرف الحبل بغير نحو شد على جزء طاهر من شيء متنجس كسفينة متنجسة او على شيء طاهر متصل بمتنجس كساجور كلب لم يضر ذلك مطلقا او وضعه على نفس المتنجس

قوله

ولو بالنحو شد ضر مطلقا وان شد على الطاهر المتصل بمتنجس ان اخر بحركة ضرت والا فلا ووقع في هذا الاشكال ما بخالف ذلك وكذلك رد في شرح البهجة وهو ضعيف قوله لا قاها اي لا في نحو الحبل النجاسة قوله كان شد تمثيل لما لاقى ما لاقاها قوله بحركة اي ذلك الطاهر وما اتصل به من المتنجس ويحتمل اعتبار اخراره بالفعل لو اراده لا بالقوة قوله قول المصنف او تحت في الاول ان ما تحت الماسم هو المعتمد وما مشى عليه الشيخ هنا هو الضعيف المخالف لسائر كتبه ولمختصره في اصل هذه المسئلة ايضا قوله في النهاية هي حيلة تحت قدمه والا فلا يجوز اتصاله قوله او تحرك معطوف على قوله شد وان كان واو بمعنى الواو قوله ونسبته اليه معطوف على قوله ملاقاة اي خلف عدم نسبته اليه قوله محاذاة اي اقرب منه بحيث ينسب اليه قوله او نحوها اي كحمل او ما يتحصل من ضمان دهن لمن يزربه وكما يجوز فعله في لحم الاسنان للمالكي قال لطبيبان ماهر ان علما ان انفه تنفع ذلك وان غيره لا يقوم مقامه في ذلك قوله في باليه فان خاف فله ولو نحو سن فاحش في عضو ظاهر او باطن بر لم يلزمه نزعه بل يحرم كما في الانوار قوله وان لم يتعد به تبعا لمن حكاه في الاول ثلاثة اراء وجوب الامر الذي عليه من لم يخف تحذر تيمم مطلقا وهو ما في هذا الشرح عدم وجوبا على غير المتعدي مطلقا وهو ما اعتمده م ر في كتبه والخطيب التفصيل في غير المتعدي بين ان يخاف نزعه حصول مشقة وان لم تبح التيمم فلا يلزمه وان لا فيلزمه وهو ما اعتمده الشيخ في كتبه عفي هذا ثم ليشترط لوجوب الامر التعدي في المعصوم شرطان ان يكون ممن عليه الصلاة فلا يجب قلعه في المجنون لما اذا افاق ووجبت عليه الصلاة ولا في الحائض لما بعد الطهر وان لا يفوت فيتيمم ان الى الذي ذكره المصنف وهو تقدم حوف محذور يتيمم فيكون ثالثة ويشترط للوجوب مع عدم التعدي عند الشيخ في الايعاب شرطان ان لا يخاف فوات الماء وان لا يتأتى بالحمل قوله او نحوه كحمل طاهر قاله غير محترم قوله في نفس نفسه سيأتي تحذيره في نحوه قوله اما لو حمل صبيا قوله

ولو بلا